14 October 2002
Arabic

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

اللجنة الخامسة

البند ١١٢ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

تجربة تطبيق الترتيبات الإدارية المنقحة التي أقرتها الجمعية العامة بالنسبة
لمركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
(الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية في مقرها ٤١١/٥٣ بء

تقرير الأمين العام*

موجز

طلبت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة بشأن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لمركز التجارة الدولية (المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية) (A/55/797)، تقديم معلومات عن تجربة تطبيق الترتيبات الإدارية المنقحة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية على النحو الذي حددته الجمعية العامة في مقرها ٤١١/٥٣ بء (A/55/7/Add.10، الفقرة ٦). وتعلق الترتيبات الجديدة بعملية صياغة واعتماد ميزانية المركز من جانب المنظمين الأم اللتين يتبعهما.

* يعزى التأخير في تقديم التقرير إلى المشاورات التي تعين إجراؤها مع مركز التجارة العالمية لالتهاء من هذا التقرير.

ويعرض هذا التقرير وصفا للطريقة التي نفذت بها الترتيبات الجديدة في سياق إعداد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

ويخلص التقرير إلى أن تطبيق الترتيبات الجديدة أسفر عن عبء عمل إضافي بالنسبة لأمانات مركز التجارة الدولية والأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، نظرا لأنه أصبح لزاما على هيئتي إدارة المنظمتين مواصلة استعراض مقترحات الميزانية المتعلقة بالمركز وفقا لدورة ميزانية كل منهما، والشكل الذي تتبعه كل منظمة بالتحديد. ويوصي التقرير بأن تقدم أمانتا المنظمتين الأم مقترحات مشتركة لهيئتيهما التشريعتين عن سبل تقليل عدد وثائق الميزانية المعدة وتبسيط عملية الموافقة على الميزانية المتعلقة بالمركز بأقصى قدر ممكن.

أولا - مقدمة

١ - أثناء استعراض مخطط الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لمركز التجارة الدولية (A/55/797)، طلبت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة تقديم معلومات عن تطبيق الترتيبات الإدارية المنقحة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية على النحو الذي حددته الجمعية العامة في مقررها ٤١١/٥٧ بآء المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ (A/55/7/Add.10). وأقرت الجمعية العامة هذا الطلب في مقررها ٤٨٣/٥٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه. والغرض من هذا التقرير هو الاستجابة لهذا الطلب.

ثانيا - الترتيبات المتعلقة بالميزانية

٢ - تسهم الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية بصفة مشتركة وبالتساوي في تمويل الميزانية العادية لمركز التجارة الدولية. ويُدرج مركز التجارة الدولية كباب في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لفترة السنتين و كباب أيضا في الميزانية العادية السنوية لمنظمة التجارة العالمية. وبناء عليه، يخضع مركز التجارة الدولية لدورتين مختلفتين من دورات الميزانية ولعملية استعراض من جانب كل منظمة من المنظمتين الأم.

٣ - ومنذ إنشاء مركز التجارة الدولية كهيئة مشتركة تابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات) في عام ١٩٦٨، اعتمدت مجموعة غات على التدقيق الذي تجريه الأمم المتحدة لتقديرات ميزانية المركز، وعلى قراراتها بشأنها، وعلى تقارير أداء الميزانية التي تعدها، ووافقت على حصتها في ميزانية المركز ونفقاتها استنادا إلى ما تقرره الجمعية. وفي ذلك الوقت، عانت مجموعة غات بصورة متكررة من صعوبات في استعراض ميزانية المركز والموافقة عليها بسبب عدم تزامن دورتي الميزانية في مجموعة غات والأمم المتحدة، والاختلافات في العمليات والمنهجيات المتبعة في الميزانية، ومن بينها تطبيق أسعار صرف مختلفة وبيانات إحصائية مختلفة عن التضخم.

٤ - وفي أعقاب إنشاء منظمة التجارة العالمية، وفي إطار استعراض علاقتها مع الأمم المتحدة، طلب المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥ إلى أمانة المنظمة أن تتفاوض مع أمانة الأمم المتحدة بشأن ترتيبات منقحة للميزانية فيما يتصل بمركز التجارة الدولية.

٥ - وقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية أن تعاد مهمة مراقبة الإجراءات المتعلقة بميزانية مركز التجارة الدولية التي اضطلعت بها مجموعة غات في فترة ما في الماضي إلى منظمة التجارة العالمية، وأن تضطلع بها المنظمة وفقا للخطوط التالية:

”تخضع ميزانية مركز التجارة الدولية لنفس إجراءات الإعداد وتقديم التقارير التي تخضع لها الميزانية المشتركة لمجموعة غات ومنظمة التجارة العالمية.

”تشمل ميزانية مركز التجارة الدولية فترة سنة تقويمية وتقديم بالفرنك السويسري، وهو العملة التي تُعطي بها معظم النفقات.

”تقوم أمانة مركز التجارة الدولية بوضع ميزانية المركز باستخدام أسعار الصرف وعوامل التضخم التي تقررها أمانتا مركز التجارة الدولية ومجموعة غات/ منظمة التجارة العالمية معا بالتشاور مع الأمم المتحدة“^(١).

٦ - وفي أعقاب الطلب المقدم من المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، نوقشت في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ عدة سيناريوهات بشأن هذه الترتيبات وتم استعراضها بين المنظمين. وإلى جانب هذه المشاورات، اقترحت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ترتيبات مبسطة تستجيب من وجهة نظرها للشواغل التي أعرب عنها المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥، وتمكّن في الوقت نفسه الأمم المتحدة من الاحتفاظ بدورها في الإدارة المالية للمركز (انظر A/53/7/Add.3). وأقر هذه الترتيبات الفريق الاستشاري المشترك التابع لمركز التجارة الدولية، ووافقت عليها الجمعية العامة بعد ذلك (المقرر ٤١١/٥٣ بء) والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية (انظر WT/BFA/43 و WT/GC/28، الفقرة ٣٠).

ثالثا - العملية المتعلقة بميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

٧ - أصبحت الترتيبات الجديدة سارية بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. ولتوضيح العملية الجديدة وكيفية تنفيذ الترتيبات، يصف الجدول الوارد أدناه بالتفصيل الخطوات المتبعة لإعداد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

الخطوات/ الإجراءات	الإجراء المعتمد	التنفيذ من جانب الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١	التنفيذ من جانب منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١
١ -	في أيار/مايو من السنة السابقة للفترة المالية للأمم المتحدة، يقدم مركز التجارة الدولية إلى الجمعية العامة، عن طريق اللجنة الاستشارية، الخطوط الرئيسية لميزانيته للسنة الأولى من الأنشطة المبدولة في فترة السنتين التالية مع إسقاطات للاحتياجات المتعلقة بالسنة الثانية. وستقدم الاحتياجات المععدة على أساس سنوي بالفرنكات السويسرية (A/53/7/Add.3)، الفقرة ١١ (أ).	نظرا لأنه يتعين على الأمم المتحدة أن تقدم ميزانية موحدة للأمانة العامة للأمم المتحدة في آذار/مارس من السنة السابقة للفترة المالية للأمم المتحدة، تعين على مركز التجارة الدولية أن يقدم إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ مستوى ميزانيته المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وقدم هذا البيان إلى لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والجمعية العامة في وثيقتين:	نتيجة لمتطلبات الأمم المتحدة، قدمت خطوط رئيسية (ITC/BUD/38) في كانون الثاني/يناير. ويهدف تقديم هذه الخطوط للمرة الأولى إلى تلبية طلب أعضاء منظمة التجارة العالمية بإطلاعهم مسبقا على مسار العمل المقترح مع الأمم المتحدة وإتاحة الفرصة لهم للتعليق عليه.
وتقدم ملزمة أولية للميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة، استنادا إلى تلك الخطوط الرئيسية إلى الجمعية العامة بدولارات الولايات المتحدة كجزء من تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة عموما (A/53/7/Add.1)، الفقرة ١١ (أ).	(أ) ملزمة مبسطة للباب المتعلق بمركز التجارة الدولية تضم تقديرات أولية لخصصة الأمم المتحدة في فترة السنتين بدولارات الولايات المتحدة وإشارة إلى المعادل بالفرنكات السويسرية (A/56/6)، (الباب ١١ باء). واستعرضت لجنة البرنامج والتنسيق هذه الملزمة في حزيران/يونيه ٢٠٠١؛	وأحاطت اللجنة المعنية بالميزانية والمالية والإدارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية علما بهذه الخطوط الرئيسية.
(ب) خطوط رئيسية لميزانية مركز التجارة الدولية بالفرنكات السويسرية بين المساهمة السنوية لكل منظمة (A/55/797). وفي أيار/مايو ٢٠٠١، نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تلك الخطوط الرئيسية (A/55/7/Add.10).	في حزيران/يونيه ٢٠٠١، أحاطت الجمعية العامة علما بالخطوط الرئيسية (المقرر ٤٨٣/٥٥) ووافقت على ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.	تتطابق الخطوط الرئيسية المقدمة ثانية إلى منظمة التجارة العالمية (ITC/BUD/39) مع ما قدم في كانون الثاني/يناير. وتحيط اللجنة المعنية بالميزانية والمالية والإدارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية علما بالخطوط الرئيسية (انظر WT/BFA/53).
٢ -	استنادا إلى توصيات اللجنة الاستشارية، توافق الجمعية العامة في ربيع تلك السنة على مستوى الخطوط الرئيسية للميزانية لمركز التجارة الدولية بالفرنكات لفترة السنتين المعنية (A/53/7/Add.3)، الفقرة ١١ (أ).	في حزيران/يونيه ٢٠٠١، أحاطت الجمعية العامة علما بالخطوط الرئيسية (المقرر ٤٨٣/٥٥) ووافقت على ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.
٣ -	وفي الوقت نفسه يقدم مركز التجارة الدولية الخطوط الرئيسية لميزانيته بالفرنكات السويسرية إلى اللجنة المعنية بالميزانية والمالية والإدارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية للموافقة عليها (A/53/7/Add.3)، الفقرة ١١ (ب).
٤ -	ومراعاة للقرارات التشريعية الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، يقدم مركز التجارة الدولية ميزانيته البرنامجية المقترحة إلى الجمعية العامة وإلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في خريف السنة السابقة على الفترة المالية للأمم المتحدة. وسيكون تقديم الميزانية إلى الجمعية العامة في شكل ملزمة منقحة	نظرا للاحتياجات المتباينة والأشكال المختلفة لوثيقتي الميزانية للمنظمتين الأم، قدم مركز التجارة الدولية في عام ٢٠٠١ ميزانيته بالفرنكات السويسرية في وثيقتين مستقلتين وبشكلين مختلفين، واحدة إلى منظمة التجارة العالمية (ITC/BUD/40) والأخرى إلى الأمم المتحدة ((A/56/6/Add.1 (Section 11B)) بأرقام إجمالية متطابقة لفترة السنتين. وبينما كانت الملزمة المقدمة إلى الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بأكملها، فقد تضمنت الوثيقة المقدمة إلى منظمة التجارة العالمية أرقامًا تفصيلية لعام ٢٠٠٢ مع نقفات مقدرة لعام ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠٠٢، سيقدم مركز التجارة الدولية ميزانية أخرى إلى منظمة التجارة العالمية عن عام ٢٠٠٣.

التنفيذ من جانب منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١	التنفيذ من جانب الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١	الإجراء المعتمد	الخطوات/ الإجراءات
استعرضت اللجنة المعنية بالميزانية والمالية والإدارة ميزانية المركز وأقرتها كجزء من ميزانية منظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٢.	استعرضت اللجنة الاستشارية برنامج عمل المركز وميزانيته (A/56/7/Add.3)، واستعرضتهما اللجنة الخامسة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وأقرتهما الجمعية العامة كجزء من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.	للميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة في خريف السنة السابقة على الفترة المالية للأمم المتحدة (A/53/7/Add.3)، الفقرة ١١ (ج)).	٥ -
في أيار/مايو ٢٠٠٢، قدم المركز الخطوط الرئيسية لميزانية عام ٢٠٠٣. إلا أن منظمة التجارة العالمية لم تطلب هذا الإجراء ومن المرجح أن يوقف في المستقبل في السنوات التي لا تقدم فيها ميزانية إلى الأمم المتحدة. وفي خريف عام ٢٠٠٢، سيقدم المركز ميزانيته المقترحة بكاملها إلى منظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٣، وفقا للشكل الذي تتبعه المنظمة.	تستعرض الهيئات الحكومية الدولية المعنية بالميزانية المقترحة للأعمال التي يقوم بها مركز التجارة الدولية (A/53/7/Add.3)، الفقرة ١١ (د)).	٦ -
يوصل مركز التجارة الدولية بتقديم الاقتراح المتعلق بميزانيته سنويا بالفرنكات السويسرية إلى منظمة التجارة العالمية، وفقا للإجراءات المعمول بها لتقديم ميزانية منظمة التجارة الدولية وتقديم التقارير بشأنها، مع أخذ المستوى المعتمد لحصة الأمم المتحدة في ميزانية المركز في الحسبان.

٨ - وحسب المبين في الجدول أعلاه، أسفرت عملية الموافقة على العنصر المتعلق بمركز التجارة الدولية في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وفي الميزانيتين السنويتين لمنظمة التجارة العالمية لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، عن ضرورة قيام مركز التجارة الدولية بإعداد العديد من الوثائق ثم قيام الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية بترجمتها وتوزيعها. وفي المناقشات التي جرت في الفترة بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨، ساد تفاهم عام على ضرورة تفادي - بأقصى قدر ممكن - قيام مركز التجارة الدولية بإعداد ميزانيتين مستقلتين بشكليين مختلفين. وأظهرت التجربة مع ذلك أن الترتيبات المنقحة لم تغن عن ضرورة قيام المركز بإعداد وثيقتين مستقلتين للميزانية. وقد يستند ترتيب بديل، يمكن النظر فيه في المستقبل، إلى إعداد وثيقة واحدة من أجل المنظمتين بالاستعانة في كل حالة بوثيقة إحالة قصيرة تبرز الاحتياجات المحددة من التمويل المطلوبة من كل منظمة. ومن الواضح أيضا أن عدد الخطوات المتبعة في الموافقة على عملية الميزانية مفروط.

٩ - واسترعى مجلس مراجعي الحسابات الانتباه لهذا الأمر في رسالة بعث بها مؤخرا إلى الإدارة، وأشار إلى أنه ينبغي اغتنام فرصة تقديم هذا التقرير لإمعان النظر في هذه الازدواجية المرهقة في الإجراءات.

١٠ - وأشارت اللجنة الاستشارية في تقريرها عن الميزانية البرنامجية المقترحة لمركز التجارة الدولية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/56/7/Add.3) إلى أن الميزانية المقترحة قد قدمت وفقا للإجراء والترتيبات الإدارية التي حددها اللجنة وأوصت بإتباعها في الفقرة ١١ من تقريرها A/53/7/Add.3، والتي أقرتها الجمعية العامة في مقرها ٤١١/٥٣ بآء.

١١ - وعند استعراض مقترحات الميزانية البرنامجية المتعلقة بالمركز، أعربت عدة وفود في اجتماع لجنة البرنامج والتنسيق عن أسفها لأنه لن تتوفر بسبب الترتيبات السالفة الذكر الميزانية البرنامجية التفصيلية المقترحة إلا في وقت لاحق من عام ٢٠٠١. ولم تدرج اللجنة مع ذلك قلقها هذا في استنتاجاتها وتوصياتها. وفي اجتماعات اللجنة الخامسة، أعربت الوفود عن قلقها للتأخير في تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة للمركز. وبعد ذلك، أُعرب عن هذا القلق في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٥٣ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بشأن المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، الذي لاحظت فيه الجمعية مع القلق التأخير في تقديم الباب ١١ بآء، مركز التجارة الدولية (المشارك بين الاونكتاد ومنظمة التجارة العالمية) من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وربما تكون إشارة الجمعية العامة إلى أنها أحاطت علما فقط بالتأخير في التقديم، ولم تطلب القيام بالتقديم في موعد مبكر في المستقبل، بمثابة اعتراف بأن ظروف المنظمتين المعنيتين تجعل التزام الكامل في العمليات التشريعية مستحيلا.

١٢ - وتعكس الترتيبات الإدارية المنقحة للمركز رغبة هيئتي إدارة كلا المنظمتين في الاحتفاظ بمهام المراقبة ومنح الإذن فيما يتصل بمحستهما في الموارد المخصصة للمركز. وقال الأمين العام في تقريره المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء مزيد من التغييرات" (A/57/387 و Corr.1):

"... تظهر دورة التخطيط والميزنة مجزأة ومعرضة للازدواجية ومثقلة بكم مفرط من الوثائق... وتنفق الدول الأعضاء والأمانة العامة كما مفرطاً من الوقت وموارد ضئيلة على هذه العملية".

١٣ - وقد يؤدي التنفيذ الجاري للميزنة على أساس النتائج في الأمانة العامة للأمم المتحدة واحتمال تنفيذ منظمة التجارة العالمية لنظام مماثل إلى متطلبات إضافية مزدوجة للإبلاغ بالنسبة للمركز. ولو أصبحت الحالة كذلك، سيتعين على المركز بالضرورة أن يحول موارد من أنشطته التنفيذية من أجل الامتثال للعمليات الإدارية الإضافية وذلك إذا لم يتم إدخال تعديلات على الترتيبات الحالية.

رابعاً - استنتاج وتوصيات

١٤ - نفذت الترتيبات المنقحة المعتمدة عام ١٩٩٨ عملاً بتوصيات الهيئتين التشريعتين. ونتيجة للمتطلبات المختلفة لكل منظمة أم، أسفرت هذه الترتيبات عن عبء عمل إضافي بالنسبة لمركز التجارة الدولية والأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.

١٥ - وقد ترغب الجمعية العامة في الإحاطة بهذا التقرير وأن تطلب إلى الأمين العام أن يبدأ مشاورات مع أمانة منظمة التجارة العالمية من أجل الشروع، بالتشاور مع مركز التجارة الدولية، في إجراء استعراض مشترك لتلك الترتيبات، وتقديم مقترحات مشتركة إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وإلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية عن إمكان تقليل عدد وثائق الميزانية التي يتعين إعدادها من أجل الميزانية البرنامجية لمركز التجارة الدولية وتبسيط العملية الحالية للموافقة على ميزانيته بأقصى قدر ممكن.

الحواشي

(١) WT/BFA/2 L/7626 المؤرخة ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، الفقرة ١؛ التي عمت أيضاً بوصفها الضميمة الثالثة للوثيقة A/C.5/52/45.